العلاقات السودانية-التركية منذ 1989

أ. محمد مصطفى حسين(*)

أ.د. محمود أبو العينين(**) د. رانيا حسين خفاجة(***)

• **مُلخص:**

تحظى العلاقات التركية السودانية بالعديد من الأحداث والتقاربات التاريخية منذ عهد الدولة العثمانية، والتي بدأت حين دخلت منطقة شرق السودان تحت سيادة الدولة العثمانية عام 1555، وتطورت في العصر الحديث بعد أن كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بالسودان الذي نال استقلاله في 1 يناير 1956، أقامت تركيا أول التمثيل دبلوماسي بالسودان في عام 1957، فيما أقام السودان أول تمثيل دبلوماسي في تركيا عام 1981.

وعلى مدار العقدين المنصرمين؛ شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا والسودان تقدمًا في العديد من المجالات، لا سيما في الزراعة والتجارة والطاقة والصحة والأمن والتعليم، حيث تم التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون خلال الزيارات رفيعة المستوى.

والجدير بالذكر أن مسار العلاقات بين الدولتين تضمنه تقارب ملحوظ إبان حكم الرئيس السابق "عمر البشير" بسبب رغبة الأخير في دعم المشروع التركي في المنطقة ورغبتها في التأثير سلبًا على المصالح المصرية، وخاصة في ما يرتبط بالأمن المائي المصري بقضية سد النهضة الإثيوبي، غير أن التغير الحالي في المشهد السياسي بالسودان حمل معه تغيير ظاهري للسياسة التركية والتي تسعى حاليًا لإجراء محادثات مع الجانب المصري كخطوة نحو تصحيح السياسات التركية الداعمة لعناصر تنظيم الإخوان الإرهابي.

كما أن الاهتمام التركي تجاه السودان لا يزال مستمرًا وظاهرًا في الجانب الاقتصادي بل يتجاوز المجال الإنساني والدبلوماسي، فقد حاولت تركيا استغلال الرابط الأيديولوجي في تعطيل مسار تطور المرحلة الانتقالية، كما عملت قطر على تقديم الدعم للجانب التركي لتنفيذ تطلعاتها في السودان على مدار السنوات الأخيرة وهو ما يظهر في إنشاء مراكز ثقافية، ومدارس، وجامعات، ونشر اللغة التركية، كما نمى دور وكالة التعاون والتنسيق التركية في الداخل السوداني.

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

- **Abstract**

The Turkish-Sudanese relations have enjoyed many historical events and rapprochements since the era of the Ottoman Empire, which began when the eastern Sudan region came under the sovereignty of the Ottoman Empire in 1555, and developed in the modern era after Turkey was one of the first countries to recognize Sudan, which gained its independence on January 1956, Turkey established its first diplomatic representation in Sudan in 1957, while Sudan established its first diplomatic representation in Turkey in 1981.

Over the past two decades; Bilateral relations between Turkey and Sudan have witnessed progress in many areas, especially in agriculture, trade, energy, health, security and education, with many cooperation agreements signed during the high-level visits.

The course of relations between the two countries included a remarkable rapprochement during the rule of ousted President Omar al-Bashir due to the latter's desire to support the Turkish project in the region and its desire to negatively affect Egyptian interests, especially with regard to Egyptian water security with the issue of the Grand Ethiopian Renaissance Dam. However, the current change in the political scene in Sudan, it brought with it an apparent change of Turkish policy, which is currently seeking to hold talks with the Egyptian side as a step towards correcting Turkish policies that support the terrorist Brotherhood elements.

In addition, the Turkish interest in Sudan is still continuing and visible in the economic aspect, rather it goes beyond the humanitarian and diplomatic field. Turkey has tried to exploit the ideological link to disrupt the course of the development of the transitional period, and Qatar has also worked to provide support to the Turkish side to implement its aspirations in Sudan over the past years, which is what It appears in the establishment of cultural centres, schools, and universities, and the dissemination of the Turkish language, and the role of the Turkish Cooperation and Coordination Agency has grown inside Sudan.

- **تمهيد**

لم يكن هناك اختلاف في السياسة التركية خلال فترة حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" عن تلك القادمة بعده، خاصة في ظل تقاسم السلطة بين الجانبين من قوى الحرية والتغيير وبين مجلس السيادة الانتقالي السوداني، بالرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها السودان من وجود اضطرابات داخلية، لكن حاول الجانب التركي الاستمرار في توظيف أدواته لتحقيق المنافع السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ حيث تسعى تركيا لاستعادة زمام المبادرة في الساحة السودانية من خلال توظيف المجال السياسي والاقتصادي بعد أن أربك عزل الرئيس عمر البشير مخططات الرئيس التركي/ رجب طيب أردوغان الجيوسياسية في السودان بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة.

في هذا السياق، تسعى تركيا في مسيرة بناء دورها في السودان إلى الاعتماد على العديد من الأدوات اللازمة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في السودان بصورة خاصة والقارة الأفريقية بصورة عامة، من خلال ثلاثة مداخل أساسية؛ المدخل السياسي والثقافي والمدخل الاقتصادي والمدخل العسكري.

وعلى هذا؛ يقدم هذا البحث عرض لمسار العلاقات السودانية التركية خلال حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" والوضع الحالي في ظل مجلس السيادة الإنتقالي بهدف الوقوف على طبية المحددات التي ارتبطت في العلاقات بين النظامين في السودان ومحاولة التعرف على الموقف التركي من التغيرات السياسية في السودان.

المطلب الأول– العلاقات السودانية التركية خلال حكم الرئيس السابق عمر البشير

شهد النصف الثاني من العقد الماضي، تصاعد وتيرة الاهتمام التركي بالسودان، وهو ما ظهر جليًا من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، والتي شملت أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب الأبعاد الاستراتيجية الإقليمية بمفهومها المعاصر والمعقد.

وقد يبدو للوهلة الأولى، حداثة هذا التقارب وذلك الاهتمام التركي، إلا أن بعضًا من التدقيق التاريخي، يؤكد أن العلاقات بين البلدين، لها من الجذور التاريخية القديمة[1]، ما يمكن اعتباره اساساً متيناً، تم الارتكاز إليه خلال السنوات القليلة الماضية، لإحياء العديد من المصالح والتوجهات المشتركة، وهو ما تم بالفعل، ووصلت ذروته إلى منتهاهاً قبيل إسقاط نظام الرئيس السوداني عمر البشير بأشهر معدودة، وذلك عندما قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ـ وصفت وقتها بأنها تاريخية ـ إلى السودان، وتحديداً في 24 ديسمبر عام 2017؛ حيث جرى توقيع اتفاقية ثنائية بين البلدين حملت عنوان: (مكافحة الإرهاب في إفريقيا)، تمنح الجانب التركي وجوداً عسكرياً على البحر الأحمر في عمق المياه الإقليمية السودانية، وذلك لأغراض مكافحة الإرهاب وحماية السفن العسكرية، وعلى وجه الخصوص في منطقتى الشرق والقرن الإفريقيين[2].

---

[1] تختلف المعلومات المتداولة في شأن البدايات الأولى للعلاقات السودانية/التركية؛ حيث ينسبها البعض إلى بدايات القرن التاسع عشر، وتحديدًا إلى الفترة من 1821 إلى 1898، وهي فترة الحكم التركي/المصري للسودان، وتحديدًا فترة الفتوحات التي قام بها محمد علي باشا، بينما تؤكد دراسة موثقة أن هذه العلاقات أقدم من ذلك بكثير؛ حيث تنسبها إلى بدايات القرن السادس عشر، وتحديدًا إلى عام 1520م، في حين تفرق بعض المصادر في تحديد بدايات العلاقة المشار إليها، بين شرق السودان من جهة ووسطه وجنوبه من جهة ثانية؛ فتؤكد بدء العلاقات عام 1555 عندما قام العثمانيون بإنشاء ما يعرف بإيالة (محافظة) الحبش في منطقة بين شرق السودان وإريتريا الحالية، وجعل عاصمتها مدينة (سواكن)، وأما وسط وجنوب السودان فلم يتصلا بالأتراك وفق هذا الرأي إلا عام 1821.

- لمزيد من التفاصيل، انظر: **الأبعاد الجيواستراتيجية لتطورات العلاقات السودانية التركية**، وحدة الدراسات السياسية، مركز سمت للدراسات، قراءة خاصة 41، 9 يناير 2018، ص. 3.

[2] محسن حسن، **السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة .. المتغيرات وأسبابها**، موقع مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 7 أغسطس 2019، عبر الرابط التالي:-

http://mogadishucenter.com/2019/08/الجد-التركية-السياسة-مخيال-في-السودان/

وبالطبع لم تكن هذه الاتفاقية المُشار إليها، خالية من نوايا إحياء ذكريات وأمجاد الإمبراطورية العثمانية القديمة فوق الأراضي السودانية؛ إذ تضمنت بنودها قيام الحكومة السودانية وقتها، بتأجير (جزيرة سواكن) على البحر الأحمر، للجانب التركي، بهدف الاستثمار والسياحة، وهي الجزيرة التي تشهد أبنيتها وطرزها القديمة، بالآثار التي خلفتها إمبراطورية آل عثمان، عندما كانت السودان إحدى المستعمرات التركية في القرن الثامن عشر، ومن جهة أخرى، شملت الاتفاقية جوانب اقتصادية واستثمارية وتجارية أخرى، وفي مجالات مختلفة أهمها مجالات التعدين والزراعة والنفط والصحة.

أولًا– العلاقات السياسية بين السودان وتركيا في عهد البشير

تُعد هذه المحددات بمثابة العوامل والاعتبارات الحاكمة والناظمة لواقع وجوهر العلاقات السياسية المتبادلة بين الطرفين، ولعل التركيز في هذا الإطار سيكون في إطار محاولة لرصد المحدد السياسي بهدف الوقوف على طبيعة المحددات التي أسهمت في التأثير بواقع العلاقات السياسية السودانية التركية.

بتتبع مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، ضمن إطاره الحديث والمعاصر، وتحديدًا منذ الثمانينيات وحتى ما قبل إقصاء نظام البشير، يتبين لنا تصاعد مؤشرات التقارب والانسجام بين الجانبين، بشكل يمكن معه الجزم بوجود مصالح مشتركة وشاملة، تدفع باتجاه تعزيز تبني وجهات النظر الثنائية للجانبين في مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

منذ إقامة أول تمثيل دبلوماسي للسودان فوق الأراضي التركية على يد الرئيس السوداني الراحل "جعفر نميري" عام 1981، بدت السودان تظهر كحليف مهم وواجب الاحتضان والرعاية من قبل الأتراك، وهو ما بدأت تظهر ملامحه بقوة، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، ثم وصول رجب طيب أردوغان إلى منصب رئيس الوزراء عام 2003، حيث شهدت السنوات التالية، تصاعد الانسجام السياسي والدعم الاستراتيجي بين الجانبين؛ فظلت تركيا من جانبها تدعم التوجه القائل بضرورة الحفاظ على سيادة السودان ووحدة أراضيه، جنباً إلى جنب، مع

دعوة المجتمع الدولي لاعتماد الدبلوماسية كأولوية في حل كافة المشكلات السودانية، بما فيها قضية البشير مع المحكمة الجنائية الدولية، في حين قامت السودان بدعم فوز تركيا بالعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن خلال الفترة من 2009 ـ 2010، إلى جانب قيامها بتعزيز الموقف التركي في العديد من القضايا الإقليمية والدولية وقضايا الأقليات، إلى غير ذلك من أوجه الدعم السياسي المتبادل لدى المحافل الدولية بين البلدين حتى أشهر قليلة ماضية.

منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وحتى وقت قريب، كانت الاتفاقيات الثنائية الشاملة والنوعية بين تركيا والسودان تلقى رواجاً كبيراً لدى الجانبين؛ فقد عقدت بين البلدين ما يقرب من اثنتى عشرة اتفاقية، ومن هذه الاتفاقيات: اتفاقية التعاون الفني 1989، بروتوكول التعاون الثقافي 1992، اتفاقية جدولة ديون السودان 1999، سلسلة اتفاقيات للتسهيلات الائتمانية لدعم البنية التحتية السودانية 2002، اتفاقية التعاون الصحي 2007، الاتفاقية الدبلوماسية/الأكاديمية 2010، اتفاقية التعاون الفني/العسكري 2015، واتفاقيات ومذكرات تفاهم أخرى عديدة، تم توقيعها بين البلدين.

الجدير بالذكر؛ أن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أجرى اتصالًا هاتفيًا بالرئيس السوداني السابق "عمر البشير" نقل إليه خلاله اعتزام تركيا الدعوة إلى عقد قمة إسلامية طارئة في تركيا، الأمر الذي قوبل بالترحاب من جانب الرئيس السوداني السابق الذي وعد الرئيس التركي بالمشاركة في القمة الإسلامية الطارئة في تركيا فور تلقيه الدعوة الرسمية، كما أكد الرئيس السوداني السابق للرئيس التركي خلال الاتصال على موقف السودان الثابت والقاطع من عروبة وإسلامية القدس وكذا من دعم الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة، مؤكداً على رفضه لكافة المخططات الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى تهويد المدينة المقدسة والمساس بالوضع القانوني والسياسي لها[1].

---

[1] د. شيماء محي الدين، د.سمر الباجوري، **أفريقيا: حصاد عام من التطورات السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: الجمعية العلمية للشئون الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأول، 2017)، ص. 26.

كان عنوان جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى كلٍ من السودان وتشاد وتونس، في الفترة من 24 إلى 27 ديسمبر 2017، مخادعًا إلى حدٍ كبير، فقد تسترت خلف أبعاد اقتصادية، وتحديدًا استثمارية، بعد أن اصطحب معه وفدًا غلب عليه الطابع الاقتصادي، بالإضافة إلى حوالي 150 رجل أعمال، وذلك لإخفاء الأهداف الأهم ذات الطابع الأمني الاستراتيجي التي لا تبدو بعيدة عن استهداف مصالح القوى الإقليمية الداعمة للاستقرار في المنطقة، خاصة أن سياسات كل من أنقرة والدوحة والخرطوم تتلاقى حول محاور توافق عديدة، يتمثل أهمها في: دعم التيارات الإسلامية المتشددة، ومحاولة تأسيس تحالفات إقليمية جديدة.

وسعت تركيا من خلال الجولة الإقليمية التي قام بها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، والتي توازت معها زيارة لرئيس الأركان القطري الفريق "غانم بن شاهين الغانم" إلى الخرطوم، واجتماعه مع نظرائه في كلٍّ من تركيا والسودان الجنرال خلوصي آكار، والفريق عماد الدين مصطفي عدوي، إلى تحقيق أهداف أساسية تتمثل في[1]:

1. سياسة شد الأطراف: تهدف تركيا إلى حصار الدول العربية المعارضة لمشروعها التوسعي للهيمنة من خلال القفز داخل مناطق نفوذها التقليدية في محيطها الإقليمي. وهنا كان لافتًا أن تركيا تسعى إلى استكمال دعم وجودها في كل الدول والمناطق القريبة من حدود محور الاستقرار العربي. فإلى جانب السودان وتشاد، فإن لتركيا نفوذًا في ليبيا وقطاع غزة، من خلال دعمها للتنظيمات الإرهابية والمسلحة، كما أنها تؤسس علاقات قوية مع كل من الأردن وإسرائيل. ويبدو أنها تسعى إلى استكمال ذلك من خلال تعزيز نفوذها على البحر الأحمر بالقرب من خطوط المواصلات العالمية في باب المندب وقناة السويس .

---

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **المثلث الأيديولوجي: كيف تفكر تركيا في علاقاتها مع السودان وقطر؟**، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 ديسمبر 2017، عبر الرابط التالي:-

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3577/-المثلث-الأيديولوجي-كيف-تفكر-تركيا-في-علاقاتها-مع-السودان-وقطر

2. التمركز على البحر الأحمر: ويرتبط ذلك بمسارعة أنقرة إلى التدخل في ملف تطوير وإدارة جزيرة سواكن، وإبرام اتفاقيات للتعاون العسكري والأمني، من بينها إنشاء مرسى لصيانة السفن المدنية والعسكرية، مع الإشارة –في الوقت نفسه– إلى أن هذا التعاون قد يتطور إلى مسارات أكثر تأثيرًا، وهو ما بدا جليًّا في تصريحات وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور التي قال فيها: "وقّعنا اتفاقًا يمكن أن ينجم عنه أي نوع من أنواع التعاون العسكري بين البلدين".

ورغم أن تركيا حاولت الإيحاء بأن تطوير تعاونها العسكري مع السودان يأتي في سياق اهتمامها بأمن إفريقيا والبحر الأحمر؛ إلا أن ذلك لا ينفي سعيها المستمر إلى منافسة النفوذ العربي، على المستويين العسكري والاقتصادي، في شرق إفريقيا، خاصة أن تركيا قامت في 30 سبتمبر 2017، بافتتاح قاعدة عسكرية لها في الصومال.

وربما يُمكن ترجيح وصول تركيا والسودان إلى تفاهمات أمنية لم يتمّ الإعلان عنها خلال الزيارة، خاصةً في ظل حرص أردوغان –تحديدًا– على عدم الكشف عن تفاصيل بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها، حيث قال خلال منتدى اقتصادي ضم رجال أعمال أتراكًا وسودانيين، وبعد إعلانه عن طلبه تخصيص إدارة سواكن لوقت معين من أجل إعادة تطويرها من جديد، إن "هناك ملحقًا لن أتحدث عنه الآن".

3. دعم العلاقات مع دول الثقل الإخواني: كان لافتًا أن جولة أردوغان في المنطقة شملت دولًا تمارس فيها حركة الإخوان المسلمين الإرهابية نفوذًا لا يمكن تجاهله، ففي السودان توجد قاعدة إخوانية قوية منذ وصول نظام الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام 1989.

وهنا، ربما لا يمكن استبعاد أن يكون أحد أهداف جولة أردوغان هو إعادة تعويم الحركة الإرهابية، ونقل نفوذها إلى مناطق جديدة، على غرار منطقة شمال إفريقيا والساحل، بعد الضغوط القوية التي تعرضت لها في منطقة المشرق العربي خلال الأعوام الأخيرة، بسبب الخطوات التي اتخذتها دول دعم الاستقرار.

ولذا، لم تخلُ الجولة من إشارات لدعم تركيا للإخوان، منها تلويح أردوغان على الأقل بعلامة رابعة خلال زيارته إلى السودان، وفي حضور الرئيس السوداني عمر البشير، وهي لافتة جديدة تُشير إلى أن أردوغان يسعى إلى إضفاء طابع رسمي وإقليمي على دعم أنقرة للإخوان، وإلى توجيه رسالة بأن دعم الحركة الإرهابية يمثل محور توافق مشتركًا مع نظام مثل نظام البشير.

4. تقليص الضغوط المفروضة: لاسيما على قطر من خلال العمل على توفير سياقات إقليمية أكثر اتساعًا أمام الدوحة التي تواجه ضغوطًا قوية بسبب المقاطعة العربية التي اتُّخذت بسبب دعمها للإرهاب، وتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة. وهنا كان لافتًا أن تركيا تسعى إلى التنسيق مع قطر فيما يتعلق برفع مستوى التعاون العسكري مع السودان.

كما أن جولة أردوغان جاءت بعد أيام قليلة من زيارة وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى تونس، في 10 ديسمبر الجاري. وربما تحاول أنقرة أيضًا الوصول إلى تفاهمات بين تشاد وقطر، بعد أن قامت الأولى، في 23 أغسطس 2017، بإغلاق سفارتها في الدوحة عقب اتهامها للأخيرة بزعزعة استقرارها انطلاقًا من ليبيا.

5. استغلال الانشغال بمواجهة إيران: وهو الملف الذي تحاول تركيا استثماره لدعم نفوذها في مناطق جديدة، خاصة بعد اتساع نطاق الخلافات بين إيران والدول العربية بسبب التدخلات الإيرانية المستمرة في الأزمات الإقليمية المختلفة، خاصة في سوريا ولبنان واليمن والعراق، فضلًا عن تصاعد حدة التوتر في علاقات إيران مع القوى الدولية المعنية بأزمات المنطقة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، بسبب برنامجها الصاروخي وتدخلاتها الإقليمية والاتفاق النووي .

6. دعم النفوذ في ليبيا: وذلك من خلال التنسيق مع قطر والسودان وتشاد في هذا السياق، وهي الأطراف التي تمتلك تأثيرًا في الداخل الليبي، لاعتبارات عديدة، وربما تحاول أنقرة –في هذا الإطار– الاستعداد مبكرًا للاستحقاقات السياسية التي قد

تشهدها ليبيا في المرحلة القادمة، مع تزايد الاهتمام الدولي بضرورة الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية.

7. تعزيز التواجد في منطقة الساحل: وهي المنطقة التي باتت تحظى باهتمام إقليمي ودولي بارز، بسبب تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية بها، وسعي كثير من القوى إلى محاربتها، على غرار ما انعكس في القرارات التي اتخذتها الدول العربية الداعمة للاستقرار في 13 ديسمبر 2017، بتخصيص 130 مليون دولار لتحالف القوة المشتركة لدول الساحل الإفريقي من أجل محاربة التنظيمات الإرهابية، وذلك خلال المؤتمر الدولي لدعم القوة المشتركة لدول الساحل الذي عُقد في باريس، بشكل يشير إلى بداية تشكل محورين في تلك المنطقة: أحدهما لدعم الاستقرار، وآخر لتأجيج الأزمات والفوضى وتتزعمه كل من تركيا وقطر وإيران.

8. محاصرة حركة "الخدمة": خاصة في تشاد، حيث تعمدت أنقرة تقديم حوافز اقتصادية واستثمارية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون عديدة مع تشاد في مجالات مثل: حماية الاستثمارات، والتعاون الفني والرياضي، والتنقيب عن النفط، من أجل دفعها إلى إنهاء نشاط حركة "الخدمة" على أراضيها، وهو ما بدا جليًّا في تصريحات الرئيس التشادي "تشارلز ديبي" التي قال فيها حسب وسائل إعلام تركية: "إن مدارسنا لم تعد بيد الإرهابيين"، في إشارة إلى حركة "خدمة" تحديدًا[1].

ثانيًا– العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا في عهد البشير

شهدت حركة التبادل التجاري والاقتصادي بين السودان وتركيا خلال السنوات القليلة الماضية ـ رغم تواضعها ـ تنامياً ملحوظاً من حيث إيجابية المؤشرات وتصاعدها من عام إلى عام؛ فقد قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من 291 مليون دولار عام 2013، إلى 320 مليون دولار عام 2015 ليصل في الآونة الأخيرة، وتحديداً خلال فترة زيارة الرئيس التركي/ رجب طيب أردوغان عام 2017 وفق بعض الإحصائيات

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، المثلث الأيديولوجي: كيف تفكر تركيا، **مرجع سبق ذكره.**

إلى "500 مليون دولار سنوياً، فيما تستثمر تركيا 2 مليار دولار في السودان" وكانت تركيا وفق ما يُنقل عن تصريحات الرئيس السابق عمر البشير تسعى لرفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى مليار دولار كمرحلة أولى، ثم إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات القادمة، وذلك بعد أن دفعت بمئتي مليون دولار كتسهيلات ائتمانية لتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار والعمل في السودان، إلى جانب مئة مليون دولار أخرى، قدمها(بنك تنمية الصادرات التركي) لتعزيز البنية التحتية في ولاية الخرطوم وغيرها[1].

ووفق بعض الإحصائيات البحثية، فإن حجم التجارة التركية مع إفريقيا، أكبر مما ذكر بكثير؛ فحجم الصادرات التركية إلى دول الشمال الإفريقي على سبيل المثال، تجاوز حاجز الـ 17,5 مليار دولار خلال عام 2015، في حين ارتفعت هذه الصادرات إلى دول جنوب الصحراء من 750 مليون دولار عام 2004، إلى 4 مليارات دولار خلال 2015، بينما، استحوذت دول شرق إفريقيا على غالبية الاهتمام الاقتصادي لتركيا، باعتبار ما تمثله هذه الدول من أهمية اقتصادية وسياسية، ولعل اهتمام تركياً بإقامة أول منتدى أعمال إفريقي/تركي عام 2016 بمشاركة ممثلين وخبراء عن 45 دولة إفريقية مثل جنوب افريقيا، نيجيريا، كينيا، غانا، زامبيا، تنزانيا، وغيرها، يؤكد أن القارة السمراء"على قمة أولويات السياسة التركية[2].

وعند تحليل الأوضاع الإقليمية الدافعة إلى الاهتمام المتنامي للقيادة التركية بالسودان، يُلاحظ أن دوافع الاهتمام لا تقف فقط عند حدود الرغبة التركية في التوسع الدبلوماسي والاستراتيجي، وإنما توجد هناك دوافع الاستفادة من الثروات الكامنة في

---

(1) محسن حسن، السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة .. المتغيرات وأسبابها، **مرجع سبق ذكره.**

(2) Elem Eyrice Tepecikliogu, "Economic relations between Turkey and Africa: Challenges and Prospects"in **Journal of Sustainable Development Law and Policy** (Ado Ekiti, the Institute for Oil, Gas, Energy, Environment and Sustainable Development (OGEES), Afe Babalola University, Vol.8, No. 1, 2017), P. 9.

القارة الإفريقية، ومنها ثروات السودان بكل تأكيد، وهذه الدوافع، وإن كان البعض يتهم تركيا من خلالها بنهب ثروات السودان، إلا أن واقع الحال يؤكد أن تركيا مثلها مثل العديد من دول العالم، تعاني حاجات اقتصادية ولوجيستية عديدة، وتبحث عن تعويضها عبر شراكات هنا وأخرى هناك، وبغض النظر عن كل تلك الاتهامات، فإن السودان بالنسبة لتركيا تمثل كنزاً استراتيجياً شاملاً على كل المستويات تقريباً، وهو ما يتضح من الآتي[1]:-

1- وجد الأتراك أن السودان يتمتع بمؤشرات إنتاج متزايدة ومتنامية بمعدن "الذهب"، وأن هذا الإنتاج ارتفعت معدلاته لتتجاوز حاجز الـ 100 طن مؤخراً، وبشكل احتلت معه السودان المرتبة الثانية إفريقياً، والتاسعة عالمياً من حيث إنتاج الذهب خلال السنوات الأخيرة، كما وجدت تركيا أن السودان بالإضافة إلى ما سبق، يمتلك مخزوناً استراتيجياً من الذهب الكامن في أراضيه، والقابل للتنقيب والاستخراج، ومن ثم فقد سمحت الحكومة التركية للشركات التركية العاملة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية كشركات: (MTA Company Limited) لإتمام شراكات تنقيب واستخراج للمعدن الثمين مع الشركات والهيئات السودانية المعنية، وجاء ذلك عبر توقيع اتفاقية هي الأولى من نوعها للشركات التركية خارج أراضيها، وهي الاتفاقية التي تتيح لهذه الشركات إنجاز عمليات تنقيب واسعة النطاق عبر مساحة قدرها 1325 كيلومترا داخل الأراضي السودانية، وقد نجحت بالفعل بعض أعمال التنقيب في اكتشاف منطقتين غنيتين بالمعدن الأصفر، وهما قريبتان من سواحل البحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى ما أعلنته جمعية رجال الأعمال الأتراك بالسودان (MUSAID) عما يمكن تسميته بـ(فرص واعدة للتنقيب والاستخراج) في مناطق سودانية حيوية أهمها في "جبال البحر الأحمر والساحل الجنوبي للنيل الأزرق وشرق البلاد وكردفان وجنوب دارفور" ويلحق بفرص استخراج الذهب

---

[1] محسن حسن، السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة .. المتغيرات وأسبابها، **مرجع سبق ذكره.**

والتنقيب عنه، فرص أخرى لم تغفل تركيا الاهتمام بها عبر شراكتها الشاملة مع السودان، وهي فرص استخراج النحاس والتنقيب عنه؛ حيث نجحت الشركات التركية في إبرام تعاقدات مع نظيرتها السودانية، تقضي بإنشاء مصنع لتعدين النحاس في منطقة منجم(أرياب) ذي المخزون الاستراتيجي من النحاس، والذي يتجاوز حاجز الخمسة مليارات طن.

2- إلى جانب الذهب والنحاس، وجدت تركياً في شراكتها مع السودان، فرصاً مثالية للاستفادة بثروات النفط في هذا البلد، ورغم أن انفصال جنوب السودان عن شماله تسبب في تأثر الشراكة النفطية بين تركيا والسودان ـ حيث فقدت الحكومة السودانية مواردها الرئيسية من عوائد البترول بنسبة كبيرة جداً ـ إلا أن تركيا لم تفقد آمالها الاقتصادية في السودان؛ حيث دفعت بشركاتها للتنقيب عن مناطق جديدة لاستخراج البترول، وخاصة في المربع الثالث والعشرين بولاية جنوب كردفان، إلى جانب موقعين آخرين بمنطقة آبي بنفس الولاية، إضافة إلى توجهات مستقبلية خاصة بتطوير عمليات الاستخراج والتنقيب في مربعات أخرى منها: (B2 و25/الراوات/ و17).

تجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا عوضت خسائرها من نفط السودان الجنوبي، بتطوير عمليات وشراكات لوجيستية تخص البنية التحتية والموانيء والطرق في السودان، إلى جانب تعظيم استثماراتها في مجال النفط الخام؛ حيث يقوم الأتراك باستغلال مرور النفط الجنوبي عبر أربعة خطوط رئيسية لنقل النفط الخام يمتلكها السودان في الشمال، من أجل تعويض تلك الخسائر، من خلال المشاركة والاستثمار في تطوير عمليات المصافي والموانيء التصديرية ومراكز البحث العلمي المملوكة للسودان الشمالي، وهو ما يأتي في إطار سعي تركيا لتطوير قدرات شركاتها العاملة في مجال التنقيب والاستخراج والشراكة اللوجيستية، سعياً لهدف استراتيجي أكبر، يتمثل في تحويل أنقرة إلى مركز رئيس لنقل وتكرير الغاز والبترول بين الشرق والغرب؛ إذ أن البترول القادم من السودان إلى تركيا عبر بورسودان سوف يتم تكريره ومن ثم بيعه، ضمن خطة

تركية شاملة للاستحواذ على نقل غاز شرق المتوسط القادم من لبنان وسورية وإسرائيل إضافة إلى الغاز الآذري مباشرة إلى أوروبا عبر خط تاناب، لتصبح تركيا، منافسا قويا للمحور المصري القبرصي اليوناني.

ثالثًا– العلاقات العسكرية والأمنية بين السودان وتركيا في عهد البشير

يقف البعد الأمني ماثلاً وحاضراً في المخيلة التركية، عند استحضار ضرورة التواجد في السودان والقارة الإفريقية؛ إذ تحرص أنقرة على إحراز تقدم دائم في مستويات تواجدها الأمني والاستخباري بالقارة الإفريقية، جنباً إلى جنب مع التقدم السياسي والاقتصادي، من خلال شراكاتها وحلفائها، خاصة في ظل ما تشهده القارة السمراء من علاقات أمنية معقدة وكبيرة مع القوى الكبرى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيران، يضاف إلى ذلك رغبة تركيا في تطويق نشاط جماعة(فتح الله غولن) المتنامي في دول القارة الإفريقية، وهو ما دفع الجانب التركي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الأمنية في القارة المذكورة، وخاصة مع أوغندا وكينيا وتنزانيا والصومال وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا وغيرهم[1].

ارتبط مفهوم الدولة وتعريفها بشرعية وحصرية استخدامها للعنف المنظم، حيث درجت الادبيات السياسية المختلفة على قياس قوة أو هشاشة الدولة وفقا لوجود فاعلين اخرين غير الدولة قادرين على استخدام العنف من عدمه، إلا إنه في الآونة الأخيرة ظهرت عدة استثناءات على هذا المبدأ، حيث لجأت بعض الدول إلى ايكال أو تفويض فاعلين اخرين، خارج نطاق مؤسساتها الرسمية باستخدام العنف لتحقيق اهداف الدولة أو النظام الحاكم سواء كانت هذه الأهداف داخلية أو خارجية. أبرز هذه الاستثناءات هو الاعتماد المتزايد على شركات الامن الخاصة في تحقيق بعض اهداف السياسة الخارجية للدولة، ومشاركة هذه الشركات في نزاعات مسلحة كبديل عن تدخل الدولة

---

(1) عبد الرحمن أحمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر**، منشورات جامعة إفريقيا العالمية، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، أوراق مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية: رؤية مستقبلية، 28/27 أكتوبر 2015)، ص ص. 227– 228

المباشر، وهو الامر الذي يطرح عدة أسئلة حول ماهية هذه الشركات، وأهدافها، وصور تدخلها، وشرعية دورها، ومدى نجاحها، وإمكانية تطوير دورها في المستقبل[1].

1- التوافق حول منح تركيا إدارة جزيرة "سواكن" السودانية:

تقع مدينة سواكن في شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وتضم منطقة أثرية تاريخية وكانت سابقا ميناء السودان الرئيسي. وقد بنيت المدينة القديمة فوق جزيرة مرجانية وتحولت منازلها إلى آثار وأطلال.

عندما استولى الأتراك العثمانيون على سواكن عام 1517 بدأوا في تنفيذ برنامج تخطيط حضري وعمراني وساع النطاق، وصدرت القوانين التي نصت على ان تكون كل المباني مشيدة من الحجر، وقد كانت معظم البنايات في سواكن مشيدة بالأحجار المرجانية المطلية بالجيز الأبيض من الداخل والخارج، وتتكون من طابقين أو ثلاثة طوابق ولها شرفات بارزة تعرف بالرواشن ومشربيات بارزة عن الواجهة مزخرفة بشرائح متقاطعة ومتشابكة من الخشب، ويضم البيت ديوان واسع يعرف بالإيوان يستخدم كغرفة استقبال كما يوجد في جناح خاص للنساء[2].

تعرف مدينة سواكن بامتلاكها أهم ميناء في منطقة النوبة – الواقعة بجنوب مصر– وميناء سواكن هو الأقدم في السودان ويستخدم لنقل المسافرين والبضائع إلى ميناء جدة في السعودية، وهو الميناء الثاني للسودان بعد بور سودان الذي يبعد 60 كم عن الشمال ويقع تحديدًا بشمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر[3].

---

(1) أحمد الهاشمي، دور الشركات الأمنية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية دراسة حالة: شركة "فاغنر" الروسية وشركة "صادات" التركية، **المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط**، 19 أغسطس 2020، متاح عبر الرابط التالي:
http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/417

(2) محمود أحمد درويش، **المنازل العثمانية في مدينة سواكن السودانية**، ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/321699720_almnazl_althmanyt_bmdynt_swakn_alswdanyt

(3) مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا، **مرجع سبق ذكره**

كانت بحسب الاتفاق، وافق السودان على تطوير تركيا لجزيرة تاريخية في السودان على شاطئ البحر الأحمر، إذ يعد الموقع مقصداً سياحياً ومحطة للحجاج في طريقهم إلى مكة في السعودية، وتم الاتفاق على بناء مرسى لاستخدام السفن المدنية والعسكرية[1].

استخدمت الدولة العثمانية جزيرة سواكن مركزًا لبحريتها في البحر الأحمر، وضم الميناء مقر الحكم العثماني لمنطقة جنوب البحر الأحمر بين عامي 1821 و1885، وتعد سواكن أول مدينة سودانية عمرت بالمباني العالية والمباني الثابتة، فكانت قصورها الشامخة لا مثيل لها في المنطقة، وكانت مدينة التجارة والمال على البحر الأحمر والشرق العربي.

وأجرى الرئيسان رجب أردوغان والبشير جولة في جزيرة "سواكن" زارا خلالها مبنى الجمارك ومسجدي الحنفي والشافعي التاريخيين في الجزيرة، ووقع خلال الزيارة رجال أعمال أتراك وسودانيون على اتفاقية شراكة تجارية. وأعلن أردوغان في هذا الشأن أن "الأتراك الذين يريدون الذهاب للعمرة سيأتون إلى سواكن، ومنها إلى العمرة في سياحة مبرمجة"[2].

إن إعادة تشييد جزيرة سواكن التاريخية فرصة كبيرة لإنعاش القطاع السياحي والاستثماري في الولاية، ذلك أن مساحة الجزيرة تقارب 5 كم وتضم أكثر من 370 قصطعة أرض سكنية وحكومية.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن جانب من الكتابات البحثية يُشير إلى أن الموقع الاستراتيجي لمدينة سواكن وميناءها لهما القدرة على المنافسة الإقليمية في حركة التجارة

---

[1] **جزيرة سواكن: ما مصير الاتفاق التركي السوداني حولها بعد الإطاحة بالبشير؟**، موقع وكالة "BBC" عربي، 22 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522494

[2] مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا، **مرجع سبق ذكره**.

الخارجية خاصة وأن هذا الميناء يربط حركة التجارة بين أفريقيا وآسيا ما قد يلحق الضرر بالعديد من الموانئ الإقليمية الأخرى.

وهناك أهمية استراتيجية أخرى لجزيرة سواكن تكمن في كونها أقرب الموانئ السودانية إلى ميناء جدة الاستراتيجي السعودي على البحر الأحمر، حيث تستغرق رحلة السفن بين الميناءين ساعات قليلة، وخلال الأعوام القليلة الماضية بات السباق محمومًا على البحر الأحمر الذي يعتبرا ممرًا لنحو 3,3 مليون برميل من النفط يوميًا، كما أنه يشكل المعبر الرئيس للتجارة بين دول شرق آسيا ولاسيما الصين والهند واليابان مع الدول الأوروبية[1].

وعلى الرغم من ما يبدو ظاهريًا علاقات اقتصادية إلا أن سياسة النظام التركي قد تحمل في أبعادها تأجيج صراعات في المنطقة خاصة أن السودان هي عمق استراتيجي لمصر، خاصة وان العلاقات المصرية/ التركية آنذاك شهدت حالة من التوتر بسبب ملفي حلايب وشلاتين وسد النهضة الإثيوبي، ومع الجانب التركي خاصة بعد الإطاحة بالرئيس السابق/ محمد مرسي خلال ثورة 30 يونيو 2013، ويمكن القول أن هذا الزيارة جاءت كرد فعل على التقارب المصري اليوناني القبرصي في ظل الخلافات التاريخية بين تركيا واليونان.

إن سيطرة تركيا على جزيرة سواكن وميناء سواكن وعلى الجانب الآخر الحضور القطري في ميناء بور سودان وتطويره ليصبح أكبر ميناء للحاويات على البحر الأحمر، فإنه بذلك سيتم السيطرة على الممر الأكثر محورية في منطقة البحر الأحمر من الحدود المصري إلى باب المندب في اليمن، وهذه السيطرة من جانب الحليفتين تركيا وقطر في مواجهة التواجد السعودي الإماراتي قد يكون انعكاسا ونقل لساحة توتر جديدة في علاقات الخليجية الخليجية والخليجية التركية في أفريقيا[2].

---

(1) **المرجع السابق نفسه.**

(2) **المرجع السابق نفسه.**

ويمكن القول بأن تركيا تحرص على الاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في السودان، ولعل ذلك ما يفسر مصاحبة رجال الأعمال الأتراك أثناء زياراتهم المستجدة والمتكررة، خاصة في ظل ما تتمتع به السودان من مساحات شاسعة وثروات طبيعية وموارد متنوعة يمكن الاستفادة منها لخدمة الاقتصاد التركي سواء في تسويق المنتجات أو في استثمار المشروعات لتأمين حاجتها من المواد الخام الزراعية والنفط عوضًا عن الفرص التي توفرها الأسواق السودانية وتركيا المعاصرة تدرك كل هذه الفرص، إن المستقبل سيشهد مزيدًا من العلاقة بين الطرفين التركي والسوداني وهوأمر لا تسعى تركيا خلفه فقط، وإنما معها السودان أيضًا لأن في هذه العلاقة مصلحة مشتركة لهما خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري[1].

2- التعاون في تصنيع الزي العسكري للقوات المسلحة السودانية:

شهد التعاون العسكري بين السودان وتركيا إبان عهد الرئيس السابق/ عمر البشير الدخول في شراكة ثنائية لتصنيع الزي العسكري للقوات المسلحة السودانية، وهو ما ظهر في التعاون عبر شركة "سور العالمية" التركية للغزل والنسيج، والمختصة بتصنيع الزي العسكري والمدني SUR Military and Civil Clothing Factory [2]،

---

[1] مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا، **مرجع سبق ذكره**.

[2] بدأت شركة "سور" بشق طريقها خارج تركيا عام 2003، من خلال العمل مع وزارة الدفاع السودانية؛ لتأسيس مصنع للملابس العسكرية لتلبية احتياجات القوات المسلحة السودانية، وانضمت قطر للشراكة عام 2013 والتي توسعت في أعمالها بتأسيس جديد لمصنع "سور" للملبوسات العسكرية والمدنية في العاصمة السودانية الخرطوم في يناير 2017، للمزيد من التفاصيل بهذا الصدد انظر:-

- "**كيو سور" لتصنيع الزي العسكري المتطور.. تعاون تركي قطري جديد**، موقع وكالة "الأناضول" التركية، بتاريخ 24 مارس 2018، عبر الرابط التالي:-

https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/كيو-سور-لتصنيع-الزي-العسكري-المتطور-تعاون-تركي-قطري-جديد-تقرير/1097998

- http://www.surinternational.com/

وانضم لذلك التعاون الجانب القطري عام 2013 كشريك عبر شركة "QSur" من خلال شراكة بين "برزان القابضة" القطرية" [1] وشركة "سور العالمية" التركية للغزل والنسيج، ولعل ذلك التعاون قد يفسر للمتتبع مدى الحرص الذي أولاه النظام القطري لتعزيز التعاون من تركيا كطريقة لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية التي ألحقت بالاقتصاد القطري نتيجة المقاطعة الخليجية في يونيو 2017.

وعلى هذا؛ أسفر التقارب بين السودان وتركيا وقطر عن افتتاح مصنع "سور" بالخرطوم في يناير 2017 بدعم حكومي قوي من الدول الثلاث حضره وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية، ووزير الدفاع السوداني عوض بن عوف، ونائب وزير الدفاع التركي شواي ألباي، وتتشارك الدفاع السودانية ممثلة في التصنيع الحربي والقوات المسلحة في الاستثمار بنسبة 33 بالمائة، في حين تستثمر القوات المسلحة القطرية بنفس النسبة، والمتبقي يعود للمستثمر التركي، أوكتاي أرجان (صاحب سور العالمية).

المطلب الثاني: العلاقات السودانية/ التركية في ظل مجلس السيادة الإنتقالي السوداني

خلال السنوات الأخيرة شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة تغيرات، كان من أبرزها تضارب مصالح عدد من الدول شهدت تقارب وتوافق في الرؤى حول إدارة عدة ملفات إقليمية بهدف تعزيز النفوذ في المنطقة، وهو ما أحدث تغيير في خارطة التحالفات، ويمكن أن يُنظر إلى التقارب التركي السوداني ضمن هذه السياقات[2].

---

[1] أعلنت وزارة الدفاع القطرية في 8 مارس 2018 عن تأسيس شركة المتخصصة في تعزيز القدرات العسكرية والاستثمار في الصناعات الدفاعية، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية، حيث وقعت "برزان" القطرية اتفاقا مع شركة "سور العالمية" التركية والحرس الأميري القطري؛ لإنشاء مشروع مشترك تحت مسمى "QSur" لتصنيع الزي العسكري المتطور وملحقاته.

[2] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **زيارة نائب رئيس المجلس السيادي السوداني لتركيا| السياقات والدلالات**، (اسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 8 يونيو 2021)، ص. 4.

لم يكن هناك اختلاف في السياسة التركية خلال فترة حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" عن تلك القادمة بعده، خاصة في ظل تقاسم السلطة بين الجانبين من قوى الحرية والتغيير وبين مجلس السيادة الانتقالي السوداني، بالرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها السودان من وجود اضطرابات داخلية، لكن حاول الجانب التركي الاستمرار في توظيف أدواته لتحقيق المنافع السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ حيث تسعى تركيا لاستعادة زمام المبادرة في الساحة السودانية من خلال توظيف المجال السياسي والاقتصادي بعد أن أربك عزل الرئيس عمر البشير مخططات الرئيس التركي/ رجب طيب أردوغان الجيوسياسية في السودان بصفة خاصة والمنطقة بصفة عامة.

في هذا السياق، تسعى تركيا في مسيرة بناء دورها في السودان إلى الاعتماد على العديد من الأدوات اللازمة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في السودان بصورة خاصة والقارة الأفريقية بصورة عامة، من خلال ثلاثة مداخل أساسية؛ المدخل السياسي والثقافي والمدخل الاقتصادي والمدخل العسكري[1].

أولًا– الموقف التركي من التغيرات السياسية في السودان

أسهمت التغيرات السياسية التي تشهدها السودان منذ عزل الرئيس البشير في أبريل 2019 إلى ظهور تأثيرت لحقت بالنظام التركي والتي فرضت تغيير في أجندته السياسية التي سعى لتوظيفها لتحقيق مصالحه في الداخل السوداني –بل وفي الدول المجاورة– مستغلًا في ذلك الإطار نظام البشير لتنفيذ تلك الأجندة، بجانب المستجدات المتلاحقة في الأزمة السياسية بين الأطراف السودانية حول إدارة المرحلة الانتقالية والتي عززت بالضرورة من التأثير على الموقف التركي، وقد بات الموقف التركي محكوم بعدة عوامل، لعل من أهمها:–

(1) Mehmet Rakipoglu, "**Sudan and Turkey Head towards Strategic Cooperation**?", politics today, 9 September 2021, Available at: https://politicstoday.org/sudan-and-turkey-cooperation/

1- التقاربات السياسية والأيديولوجية:

يرتبط التمدد التركي في منطقة حوض النيل، وخاصة في السودان بتمدد المشروع الإخواني العثماني الذي كان البشير يُشكل أحد أهم حلقاته؛ لذلك كانت الإطاحة بجبهة الإنقاذ بمثابة بداية لمرحلة تنذر بتضييق الخناق على هذا المشروع في واحدة من أقدم مناطق نفوذه، وهي المنطقة التي نالت دفعة بتقارب مع الطرف القطري والتركي، وحتى مع الطرف الإيراني في السنوات الأخيرة، تلك التقاربات التي تُرجمت إلى زيارات رسمية وغير رسمية، وتقاربات أمنية، وتعاونيات دبلوماسية، واتفاقيات اقتصادية واستثمارية وعسكرية، وموانئ تمنح لسنوات، وملايين الأفدنة من الأرضي تؤخذ كحق انتفاع؛ كل ذلك كان يغطي تمدد النفوذ القطري والتركي داخل دوائر صنع القرار السوداني، وتحكمهما في ملفات مصيرية، سواء في داخل السودان، أو في علاقة السودان بعدد من دول الجوار، وهو ما ظهر في رعاية قطرية لاتفاق السلام في الدوحة في عام 2011، وتدخل في السودان في ملفات عدة، أو حتى في انخراط السودان في العمل العربي الجماعي؛ لمواجهة مهددات الأمن القومي العربي كحالة اليمن.

لكن هذا الوضع لم يدُم طويلا، وراح السودان بعد خلع نظام البشير يسعى إلى تقليص مساحة الدور القطري التركي، بناء على استراتيجية للمصالح السودانية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، خاصة بعد التيقن من محاولة قطر دعم فلول نظام البشير وتحركاتهم الفوضوية فيما كان يُطلق عليه «الزحف الأخضر» أو «الحراك الشعبي الموحد»، بل وتأكيد العديد من الجهات السودانية أن المحور القطري التركي كان له دور واضح في تمرد إحدى هيئات جهاز المخابرات السوداني؛ وقد تسببا في تأجيج فتنة قبلية في شرق السودان، وهو ما تزامن مع حركة نزوح من إخوان السودان إلى تركيا، وهو ما ظهر له رد فعل سوداني تمثل في استدعاء الحكومة السودانية السفير القطري في يونيو 2020، ليتم بعدها إغلاق مكتب الجزيرة في الخرطوم، كما تأكد هذا التوجه في غياب الدوحة عن مشهد اتفاق السلام الموقع في جوبا في أكتوبر 2020 بين الحكومة السودانية وعدد من الجماعات المسلحة[1].

---

[1] باسم رزق، "السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 65-66.

ويبدو أن تركيا قد باتت تدرك الخسائر التي لحقت بها جراء تراجع دورها وتقلص تأثيرها على تطورات الوضع في السودان؛ وهو ما يحمل معه خسارة لتأثيره في دولة محورية بالنسبة لها، كانت بمثابة ساحة انطلاق للتأثير على الوضع في منطقة الساحل الإفريقي؛ وهو ما حمل تأثيرًا على الدور التركي الذي كان قد أخذ في الاتساع في شرق القارة، ويُمثل خسارة لأحد محددات نجاح النظام التركي في إفريقيا؛ فقد كان السودان يُمثل أحد أدوات الضغط التركي على عدد من الأطراف الإقليمية الرئيسية سواء في شمال إفريقيا، أو على الساحل الشرقي من البحر الأحمر، وكان يضمن لها التأثير على الملاحة في البحر الأحمر، وخطوة في السعي التركي إلى تطويق العالم العربي بطوق واسع من الجنوب، وتتشارك في هذا النهج مع إيران وإسرائيل، وهو ما تزامن مع تحرك إريتريا ضد الوجود التركي داخل أراضيها، واحتجاجها على دعم تركيا لرابطة العلماء المسلمين وافتتاح مقر لهم في إسطنبول في أبريل 2019، بالإضافة إلى تعثر علاقات تركيا بعدد من الأطراف الأخرى، كل ذلك يمثل خصما من الرصيد الأيديولوجي لنموذج تنموي تركي كانت تروج له، وتخفي داخله مشروعا قديما حديثا تراه المعبر الرئيس عن تطلعاتها ومصالحها [1].

فقد حاولت تركيا استغلال الرابط الأيديولوجي في تعطيل مسار تطور المرحلة الانتقالية؛ فقد مولت قطر التمدد التركي في السودان لسنوات من خلال إنشاء مراكز ثقافية، ومدارس، وجامعات، ونشر اللغة التركية، بخاصة مع دور وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA [2]، حيث قامت الأخيرة بالمشاركة في بناء مستشفي نيالا التركي Nyala Turkish Hospital للتدريب والبحث العلمى في ولاية جنوب دارفور

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 66.

[2] منظمة تم تأسيسها عام 1992 بغرض تنسيق وتطبيق أولويات السياسة الخارجية والأنشطة التي ستتم في المنطقة، ومع ترسخ مفهوم السياسة الفاعلة في السياسة الخارجية التركية أصبحت الوكالة أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول والمناطق وعلى رأسها الدول التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة.

والتي تم افتتاحها عام 2014، وكان للمستشفي دور في الإمدادات الطبية في السودان خلال جائحة كورونا، كما تم تخريج أول دفعة من كلية العلوم الصحية التقنية العليا بنيالا فرع جامعة العلوم الصحية التركية بنيالا في تخصصات التخدير والتمريض والطوارئ بحضور وفد من تركيا[1].

كما قدمت تركيا نحو 700 منحة دراسية للطلاب السودانيين منذ عام 1992 تحت مظلمة برنامج المنح التركية، بجانب قيام الهلال الأحمر التركي Turkish Red Crescent (Türk Kızılay)[2] بتجديد مركز طبي في السودان[3]، كما وقع الهلال الأحمر التركي اتفاقًا مع السودان في يناير 2022 لحفر 6 آبار مياه جوفية في ولاية سنار جنوبي شرق السودان بحضور حاكم ولاية سنار المكلف/ إبراهيم النور، والأمين العام لجمعية الهلال الأحمر السودانية "عفاف أحمد يحيى"، ووفد من الهلال الأحمر التركي.

كما حاولت تركيا أن يكون لها دورًا في القرار السوداني من خلال نهج يُطلق عليه "العمق الاستراتيجي" بحسب تصور رئيس الوزراء التركي الأسبق/ أحمد داود أوغلو[4]؛

---

[1] **تخريج أول دفعة من كلية العلوم الصحية التركية بنيالا**، موقع وكالة السودان للأنباء (Suna)، 23 يوليو 2022، متاح عبر الرابط التالي:-
https://www.suna-sd.net/read?id=744687

[2] تُعد أكبر منظمة إنسانية في تركيا وتم تأسيسها عام 1868 وكان الهدف الرئيسي منها هو معالجة الجرحى من الجنود العثمانيين في الحروب، غير أن النظام التركي استهدف توسيع نشاط وأهداف المنظمة لاحقًا لتقوم بتنفيذ المشاريع التنموية والإغاثية والمساعدات الإنسانية في نحو 140 دولة.

[3] Mehmet Rakipoglu, Sudan and Turkey Head towards…, **Op.cit.**

[4] طرح أحمد داود أوغلو ذلك النهج عام 2001 واستعرض فيه سبل تأمين الأمن القومي التركي، وكيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية. وتبنى مصطلح "العمق الإستراتيجي" في تحديد علاقات تركيا الدولية، وذلك سعيًا منه إلى إخراج تركيا من دورها الهامشي أثناء الحرب الباردة ونقلها إلى بلد محوري ومؤثر دوليًا.
لمزيد من التفاصيل انظر:

فقد سعت تركيا إلى استغلال الإمكانات المالية القطرية للاستفادة، واستغلال المكانة والموقع السوداني، وأن تدخل منافسة مع عدد من القوى الدولية والإقليمية، وكانت تسعى إلى العمل في الساحة السودانية، وأن يكون السودان نقطة انطلاق لطبيعة الدور التركي في القارة، واستخدمت في تنفيذ هذا النهج – العديد من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، ومعها عدد من أدوات القوة الناعمة التركية، فيما يمكن أن نطلق عليه القوة الذكية التركية، وهو ما تمت ترجمته عبر اتفاقيات عام 2017، بخاصة تلك التى كانت تتعلق بجزيرة سواكن[1].

وفي ذات السياق؛ فإن الزيارة التي أجراها رئيس مجلس السيادة الإنتقالي/ الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان إلى تركيا في أغسطس 2021 –والتي تُعد أول زيارة للمسؤول السوداني لتركيا منذ الإطاحة بالرئيس "عمر البشير" في 2019– اعتبرها بعض الباحثين الأتراك بأنها بمثابة مؤشر على رغبة الجانب السوداني في تعزيز التعاون مع تركيا بمختلف المجالات، واستندوا في رؤيتهم في ذلك إلى حرص مجلس السيادة الإنتقالي على تبني سياسة خارجية متوازنة عن عهد البشير خاصة مع تنامي رغبة إثيوبيا في تعزيز مختلف أوجه التعاون وخاصة العسكري مع تركيا لاسيما في ظل تزايد التوترات بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى وذلك تجاه ملفات قضية سد النهضة، والنزاعات الحدودية وتحديدًا بين السودان وإثيوبيا، فضلًا عن الأزمة الراهنة في إقليم تيجراي[2].

ثانيًا– المصالح الاقتصادية:

المُلاحظ أن الاهتمام التركي لا يزال مستمرًا وظاهرًا في الجانب الاقتصادي بل يتعدى إلى المجال الإنساني والدبلوماسي، حيث حرصت تركيا على تحريك أذرعها

– أحمد داود أوغلو، محمد جابر ثلجي (مترجم)، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

[1] باسم رزق، "السودان ومحور قطر – تركيا في المرحلة الانتقالية"، **مرجع سبق ذكره**، ص. 67.

[2] Mehmet Rakipoglu, Sudan and Turkey Head towards…, **Op.cit.**

الإنسانية المتمثلة في الهلال الأحمر التركي ووكالة التعاون والتنسيق التركية اللذين ينفذان مشاريع إنسانية وتنموية في كل من الصومال وجيبوتي والسودان في العقد الأخير، وهذا البعد يمثل أحد أدوات التدخل الناعم التركي في إفريقيا، والتي تهدف لربط الصلات الدينية والثقافية بين دول المشرق الإفريقي وتركيا؛ ما يشير إلى أن الاهتمام التركي بالمنطقة يحمل أبعادًا إنسانية، ولا يدخل في صلب اقتصاد المقايضة فقط[1].

ولعل ذلك النهج التركي يُشير إلى مدى سعي تركيا من خلال أدوارها المتعددة في القرن الإفريقي للترويج إلى أنها مختلفة تمامًا عن بقية الفاعلين والمؤثرين في المنطقة، بحكم تاريخها وحضارتها القديمة في القرن الإفريقي والشرق الأوسط.

ووفقًا للأهداف التجارية والاستثمارية كانت تسعى لها تركيا، والتي كانت ترى في السوق السودانية سوقا واعدة للإغراق بالبضائع التركية، خاصة مع ظهور الموارد الطبيعية في أجزاء عديدة من السودان، وتوافر المساحات الزراعية، ووفرة مياه الري والأيدي العاملة؛ لذلك حاولت تركيا العمل على استغلال تلك السمات، ومعدلات النمو، وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع السودان، وشجعت القطاع الخاص التركي والقطري على اقتحام السوق السودانية، وزادات من الهبات والمنح، ونوعت من المشروعات التي تقوم بها في السودان، وعملت على استقطاب النخب السودانية الجديدة من خلال المنح الدراسية والتدريب، ووضعت ذلك في إطار من السعي إلى انتشار خطوط بحرية وجوية مع السودان، وهو ما كان يحمل تأثيرا على استقلال القرار السوداني، خاصة مع المكانة الاقتصادية للسودان، الدولة التي هي عضو في الكثير من التجمعات الاقتصادية والإفريقية (الكوميسا، وتجمع الساحل والصحراء، ودول حوض النيل)؛ مما يجعل منها معبرًا رئيسيًا للاستثمارات والبضائع التركية والقطرية.

---

[1] الشافعي أبتدون، **مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير**، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 10 أكتوبر 2021، متاح عبر الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/en/node/5153

لذلك كانت هناك اتفاقيات للتنقيب عن الذهب والمعادن المصاحبة، وتأجير تركيا لمساحات شاسعة من الأراضي السودانية لمدة تصل إلى 99 سنة تبدأ من عام 2019، وإنشاء شركة لهذا الغرض برأسمال يتكون من 80% من الجانب التركي، و20% من الجانب السوداني، وكانت هناك اتفاقيات تمس التعليم؛ لتبادل الخبرات، وإنشاء مدارس تركية في السودان، إلى جانب الجامعة التركية في الخرطوم، وكان الرئيس التركي أردوغان يُخطط من اتفاقيات عام 2017 لرفع التبادل التجاري بين البلدين من نحو مليار دولار في عام 2018 إلى نحو 10 مليارات دولار في المستقبل؛ وقتها يكون الميزان التجاري لصالح تركيا كلية، كما كان يرغب في زيادة الاستثمارات التركية التي كانت تقدر بنحو 300 مليون دولار في عام 2017، إلى ما يجعل السودان من الدول الرئيسية في استقبال الاستثمار التركي المباشر[1].

لهذا تدرك تركيا أن التغير السياسي الذي حدث في السودان قد حمل معه تأثيرًا على الدور السياسي والتمدد الأيديولوجي والمصالح الاقتصادية لهما في منطقة محورية في القارة الإفريقية؛ حيث إن السودان بالنسبة لقطر وتركيا لم يكن ساحة للتنافس السياسي والاقتصادي والاستثماري فحسب، وليست دولة يمكن أن يُحقق من خلالها عدد من المصالح فقط، إنما كانت دولة يمكن من خلالها التأثير على الوضع العربي والإفريقي.

ومن ثم، ووفق المتغيرات الداخلية السودانية التي ظهرت بعد رحيل البشير، عملت تركيا على التأكيد على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة وتسوية الأزمة الداخلية، خاصة بعدما أعلن المجلس العسكري الانتقالي رفضه إقامة قاعدة تركية في جزيرة سواكن، وإنهاء العمل بالاتفاقية الموقعة بين الجانبين في ديسمبر عام 2017، ومن جانب تركيا أكدت على ضرورة الإبقاء على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، في الوقت الذي باتت تتزايد التخوفات من إلغاء السلطة الانتقالية لاتفاقية سواكن وهو أمر من شأنه أن يعيد خلط الأوراق التركية في المنطقة ويربك جهودها في ترسيخ وجودها في واحدة من أهم

(1) Mehmet Rakipoglu, Sudan and Turkey Head towards…, **Op.cit.**

المجالات الاستراتيجية والفضاءات الجغرافية التي تعد مجالًا حيويًا لأمن المنطقة وخاصة لأمن السعودية ومصر، وذلك لأن جزيرة سواكن تحظى بأهمية استراتيجية كونها أقرب الموانئ السودانية إلى ميناء جدة الاستراتيجي على البحر الأحمر، تبلغ مساحتها عشرين كيلومترًا مربعًا، وفيها أكثر من 370 قطعة أرض سكنية وحكومية، ستقوم الحكومة التركية بإعادة ترميمها وجعلها منطقة سياحية [1].

والملاحظ أن بعض الخبراء السودانيين منهم الخبير الاقتصادي السوداني، الدكتور محمد الناير، يرون أن العلاقات السودانية –التركية في السنوات الأخيرة شهدت تطور وتحرك إلى الأمام، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في العام 2020، 450 مليون دولار، هذا المبلغ لا يتناسب أو يتوافق مع إمكانيات وقدرات البلدين، فلم تزد الصادرات السودانية لتركيا عن 100 مليون دولار، وأيضا حجم الواردات من تركيا لا يتناسب مع حجم البلدين

ثانيًا– طبيعة وتطور الموقف التركي تجاه الثورة السودانية

تفسر تلك المحددات طبيعة وتطور موقف المحور التركي القطري من الحراك الشعبي السوداني الذي بدأ في ديسمبر 2018، وهو الموقف الذي كان جوهره وحقيقته ضد الحراك الشعبي، وإن حاولوا إخفاء حقيقته خلف مواقف وبيانات تؤكد دعمهما لخيارات الشعب السوداني؛ فقد كان حراكا ضد مشروع إخواني، وبتأييد من القوات المسلحة السودانية الوطنية، وهو ما شكل دافعا إلى تغيير نهج قطر وتركيا الظاهري، وجعلهما يعلنان في البداية الدعم لاستقرار السودان، ليبدأ كل منهما سريعا الاتصال بالأحزاب الإسلامية، خاصة حزب المؤتمر الشعبي، وحركة الإصلاح الآن، ومنبر السلام العادل، ومع قيادات إسلامية رئيسة على رأسها «عبد الحي يوسف»، وحاول المحور التركي القطري إنكار إسلامية ذلك التحالف، ومع تلك الحركات عدد من الأحزاب التى كان يطلق عليها «أحزاب الفكة»، فكل تلك الاتصالات كانت تركية برعاية قطرية، في محاولة لتكوين جبهة إخوانية بديلة لتلك التي ذهبت مع البشير.

(1) Mehmet Rakipoglu, **Op. Cit.**

لكن، كان وعي الشعب السوداني، وموقف القوات المسلحة السودانية الوطني، وقدرات أجهزة الأمن، كل ذلك حال دون تكوين هذا المحور.

تحاول تركيا الحفاظ على اتفاق جزيرة سواكن، وحاولت السعي إلى الحفاظ على دور الإخوان في المرحلة الانتقالية السودانية؛ لذلك رحبت بالإعلان الدستوري والحكومة الانتقالية في أغسطس عام 2019، وجدد الطرفان التركي والقطري التأكيد على أهمية استقرار السودان بالترحيب باتفاق السلام الذي وقّع في جوبا في أكتوبر 2020، وحاولت تركيا السعي إلى زيادة الاستثمارات، وأرسلت مساعدات، وحاولت خلق مجالات تسمح بلقاء عدد من قيادات المجلس العسكري والحكومة السودانية ومجلس السيادة، وفي الوقت نفسه لم تنس نقل رموز الإخوان إلى أراضيها، وإن لم تبدأ في استخدامهم.

وحاولت الحكومة السودانية ومجالسها الانتقالية تبني سياسة تدعم المواءمة، وتحاول الاستفادة من جميع الأطراف؛ لذلك تقربت السودان من محور «القاهرة–الرياض–أبو ظبي»، وأكدت على استمرار دور السودان في حرب اليمن، وقبلت الدور المصري في اتفاق جوبا للسلام، وأكد المسؤولون السودانيون تبنيهم سياسة التوازن والمصالح المشتركة، والبعد عن سياسة المحاور، وأن السودان يسعى إلى التعاون بما يخدم تطلعات الشعب السوداني؛ وهو ما فتح المجال لعودة الدور التركي والقطري، واستطاع معها السودان المواءمة بين عدة متناقضات؛ لذلك يتعاون مع تركيا وقطر بحذر، ويتمتع بعلاقات مع مصر والسعودية والإمارات توصف بالاستراتيجية، ويحاول الاستفادة من الاستثمارات القطرية والسعودية في الوقت نفسه[1].

وعلى ضوء ما تقدم؛ تلاحظ أن مسار العلاقات السودانية التركية شهدت تقارب ملحوظ إبان حكم البشير بسبب رغبة الأخير في دعم المشروع التركي في المنطقة ورغبتها في التأثير سلبًا على المصالح المصرية، وخاصة في ما يرتبط بالأمن المائي

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 69.

المصري بقضية سد النهضة الإثيوبي، غير أن التغير الحالي في المشهد السياسي بالسودان حمل معه تغيير ظاهري للسياسة التركية والتي تسعى حاليًا لتحسين وترسيخ علاقاتها مع دول عربية وفي مقدمتها مصر والسعودية والإمارات كخطوة نحو تصحيح السياسات التركية التي ظلت مرتبطة بدعمها تنظيمات إرهابية بجانب تبنيها سياسة أسهمت في توتر علاقاتها مع دول مثل اليونان وقبرص بسبب ملف شرق المتوسط ومن ثم كان توجه النظام التركي لتغيير سياساته نحو السودان ودول أخرى.

- **مراجع الدراسة**

(1) **الأبعاد الجيواستراتيجية لتطورات العلاقات السودانية التركية**، وحدة الدراسات السياسية، مركز سمت للدراسات، قراءة خاصة 41، 9 يناير 2018.

(2) محسن حسن، **السودان في مخيال السياسة التركية الجديدة:المتغيرات وأسبابها**، موقع مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 7 أغسطس 2019، عبر الرابط التالي:
http://mogadishucenter.com/2019/08/الجد–التركية–السياسة–مخيال–في–السودان/

(3) د. شيماء محي الدين، د.سمر الباجوري، **أفريقيا: حصاد عام من التطورات السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: الجمعية العلمية للشئون الأفريقية، التقرير الإستراتيجي الأول، 2017).

(4) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **المثلث الأيديولوجي: كيف تفكر تركيا في علاقاتها مع السودان وقطر؟**، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 ديسمبر 2017، عبر الرابط التالي:-
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3577/المثلث–الأيديولوجي–كيف–تفكر–تركيا–في–علاقاتها–مع–السودان–وقطر

(5)Elem Eyrice Tepecikliogu, "Economic relations between Turkey and Africa: Challenges and Prospects"in **Journal of Sustainable Development Law and Policy** (Ado Ekiti, the Institute for Oil, Gas, Energy, Environment and Sustainable Development (OGEES), Afe Babalola University, Vol.8, No. 1, 2017)

(6) عبد الرحمن أحمد عثمان، **الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر**، منشورات جامعة إفريقيا العالمية، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، أوراق مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية: رؤية مستقبلية، 28/27 أكتوبر 2015).

(7) أحمد الهاشمي، دور الشركات الأمنية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية دراسة حالة: شركة "فاغنر" الروسية وشركة "صادات" التركية، **المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط**، 19 أغسطس 2020، متاح عبر الرابط التالي:

http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/417

(8) محمود أحمد درويش، **المنازل العثمانية في مدينة سواكن السودانية**، ديسمبر 2017، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/321699720_almnazl_althmanyt_bmdynt_swakn_alswdanyt

(9) **جزيرة سواكن: ما مصير الاتفاق التركي السوداني حولها بعد الإطاحة بالبشير؟**، موقع وكالة "BBC" عربي، 22 أبريل 2019، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522494

(10) "**كيو سور**" **لتصنيع الزي العسكري المتطور.. تعاون تركي قطري جديد**، موقع وكالة "الأناضول" التركية، بتاريخ 24 مارس 2018، عبر الرابط التالي:-
https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/كيو-سور-لتصنيع-الزي-العسكري-المتطور-تعاون-تركي-قطري-جديد-تقرير/1097998

(11) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **زيارة نائب رئيس المجلس السيادي السوداني لتركيا| السياقات والدلالات**، (اسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 8 يونيو 2021)

(12) Mehmet Rakipoglu, "**Sudan and Turkey Head towards Strategic Cooperation**?", politics today, 9 September 2021, Available at:
https://politicstoday.org/sudan-and-turkey-cooperation/

(13) **تخريج أول دفعة من كلية العلوم الصحية التركية بنيالا**، موقع وكالة السودان للأنباء (Suna)، 23 يوليو 2022، متاح عبر الرابط التالي:-
https://www.suna-sd.net/read?id=744687

(14) أحمد داود أوغلو، محمد جابر ثلجي (مترجم)، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

(15) الشافعي أبتدون، **مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي: سياق إقليمي متغير**، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 10 أكتوبر 2021، متاح عبر الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/en/node/5153